

ظهير شريف رقم 1.07.167 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف – بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله و ليه)

يعلم من ظهورينا الشريف هذا ، أسماء الله وأعر أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصولين 26 و 58 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية ، عقب ظهورينا الشريف هذا ، القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف ، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين .

وحرر بكلميم في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)

وقعه بالعطف :

الوزير الأول ،

الإمضاء : **عباس الغاسي** .

<p> قانون رقم 69.99 </p> <p> يتعلق بالأرشيف </p> <p> القسم الأول </p> <p> تنظيم الأرشيف </p> <p> الباب الأول </p> <p> أحكام عامة </p>	
<p> المادة 1 </p> <p> يراد من مدلول هذا القانون بـ " الأرشيف " جميع الوثائق كيفما كان تاريخها وشكلها وحاملها المادي التي ينتجها أو يتسلمها كل شخص طبيعي أو معنوي وكل مصلحة أو هيئة عامة أو خاصة خلال مزاولة نشاطاتهم . وتمت تكوين هذه الوثائق وحفظها لأجل الصالح العام رعا لما تستلزمه الحاجة إلى التدبير وأثبتت حقوق الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والبحث العلمي ولما تقتضيه صيانة التراث الوطني . يتم حفظ رصيد الأرشيف المكون من لدن الأشخاص والهيئات المشار إليها في هذه المادة مع احترام تمامه وبنيتها الداخلية . </p>	
<p> المادة 2 </p> <p> يعتبر كل موظف أو مستخدم تابع للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المشار إليهم في المادة 3 بعده مسؤولا عن الوثائق التي أنتجها أو تلقاها أثناء ممارسة مهامه . </p>	
<p> الباب الثاني </p> <p> الأرشيف العامة </p> <p> المادة 3 </p> <p> تتمثل الأرشيف العامة في جميع الوثائق التي تكونها في إطار مزاولة نشاطها: - الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العامة ؛ - الهيئات الخاصة المكلفة بإدارة مرفق من المرافق العامة في ما يتعلق بالأرشيف الناتجة عن نشاط هذا المرفق . </p>	
<p> وتشمل الأرشيف العامة كذلك الأصول والفهارس التي يكونها المؤثون والدول وسجلات الحالة المدنية وسجلات مصلحة التسجيل . تعتبر الأرشيف العامة غير قابلة للتقادم أو التفتيت . يتعين على كل شخص خاص طبيعيًا كان أو معنويًا في حوزته أرشيف عامة بأية صفة من الصفات أن يردّها إلى الهيئة التي أنتجتها أو إلى " أرشيف المغرب " المنصوص عليها في المادة 26 أدناه لأجل حفظها . </p>	
<p> المادة 4 </p> <p> يتعين على كل إدارة أو هيئة أو مؤسسة مشار إليها في المادة 3 أعلاه عند انتهاء نشاطها أن تسلم أرشيفها إلى " أرشيف المغرب " ما لم تسند اختصاصاتها إلى هيئة تخلفها . </p>	
<p> المادة 5 </p> <p> يجب على الأشخاص والهيئات والمؤسسات المشار إليها في المادة 3 أعلاه أن تقوم بتعاون مع " أرشيف المغرب " وفق مهامها بإعداد وتنفيذ برنامج لتدبير أرشيفها العاديف والأرشيف الوسيطة المشار إليها في المواد 6 و 7 و 8 بعده . ويحدد هذا البرنامج الهياكل والوسائل والإجراءات التي تمكن من تدبير الوثائق من يوم إحداثها إلى تاريخ تصنيفها النهائي في مصلحة أرشيف عامة أو تاريخ اتلافها . </p>	
<p> الفرع الأول </p> <p> تنظيم الأرشيف العامة </p>	
<p> المادة 6 </p> <p> تتكون الأرشيف العامة من أرشيف عادية ووسيطه ونهاية. </p>	
<p> المادة 7 </p> <p> تعتبر أرشيفًا عادية الوثائق المشار إليها في المادة الثالثة أعلاه التي يستعملها بصفة اعتيادية ولمدة محددة الأشخاص والهيئات والمؤسسات المشار إليها في المادة 3 المذكورة ؛ في إطار مزاولة نشاطها . تتأط مهمة حفظ الأرشيف العادية بالهيئات التي أنتجتها أو تسلمتها . </p>	
<p> المادة 8 </p> <p> تعتبر أرشيفًا وسيطة الوثائق التي لم تعد مصنفة ضمن الأرشيف العادية والتي يمكن استعمالها بصفة عرضية من قبل الهيئات التي أنتجتها والتي لم يحدد بعد مصيرها النهائي . يجب أن تتولى حفظ وتدبير الأرشيف الوسيطة الهيئات التي أنتجتها في أماكن معدة لهذا الغرض وأن تقوم بحمايتها وحفظها تدريجيا في شكل أرشيف إلكترونية . </p>	
<p> المادة 9 </p> <p> يلزم الأشخاص والمؤسسات والهيئات المشار إليها في المادة 3 أعلاه بإعداد وتعيين جدول زمني للحفظ يحدد أجال حفظ الأرشيف العادية والأرشيف الوسيطة ومآلها النهائي . تحدد بنص تنظيمي كفايات حفظ الأرشيف العادية والوسيطه وكذا كفايات إعداد جدول زمنية للحفظ والمصادقة عليها . </p>	
<p> تخضع هذه الأرشيف بعد انصرام أجال الحفظ المنصوص عليها في الجدول الزمني المشار إليه في المادة 9 أعلاه ، لفرز قصد تحديد الوثائق التي ينبغي حفظها نهائيا وتحديد الوثائق المجردة من كل فائدة علمية أو إحصائية أو تاريخية والتي يتعين اتلافها . تعتبر أرشيفًا نهائية الوثائق التي تفرز حفظها بعد الفرز ، وتحدد قائمة بالوثائق التي يتعين اتلافها وكذا شروط اتلافها باتفاق مشترك بين الهيئة التي أنتجتها أو تسلمتها و " أرشيف المغرب " . تحدد بنص تنظيمي إجراءات فرز الأرشيف واتلافها وتسليمها إلى " أرشيف المغرب " . </p>	
<p> المادة 11 </p> <p> يجب تسليم الأرشيف النهائية إلى " أرشيف المغرب " ويتعين على الهيئات المنتجة لهذه الأرشيف القيام بحفظها تدريجيا في شكل الأرشيف إلكترونية . تحدد بنص تنظيمي الحالات التي تعهد فيها " أرشيف المغرب " إلى المصالح المختصة التابعة لبعض الإدارات أو الهيئات أو المؤسسات بحفظ الأرشيف النهائية التي تنتجها أو تسلمها هذه الأخيرة وكذا شروط التعاون بين " أرشيف المغرب " وهذه الإدارات أو الهيئات أو المؤسسات . </p>	
<p> المادة 12 </p> <p> تلزم مصالح " أرشيف المغرب " ومصالح الأرشيف العامة الأخرى بجمع الأرشيف النهائية وجردها وتصنيفها ووضعها رهن إشارة الجمهور . وتلزم كذلك بحفظ الأرشيف وصيانتها . </p>	
<p> الفرع الثاني </p> <p> الاطلاع على الأرشيف العامة </p> <p> المادة 13 </p> <p> يلزم كل موظف أو مستخدم مكلف بجمع الأرشيف أو بالمحافظة عليها بكتمان السر المهني في ما يتعلق بكل وثيقة لا يمكن قانونيا وضعها رهن إشارة العموم . </p>	
<p> المادة 14 </p> <p> تظل الوثائق المسلمة إلى " أرشيف المغرب " ومصالح الأرشيف العامة الأخرى موضوعة بالرغم من أحكام المادتين 16 و 17 أدناه ، رهن تصرف الأشخاص والإدارات والهيئات والمؤسسات التي قامت بتسليمها . </p>	
<p> المادة 15 </p> <p> يمكن لكل شخص راغب في الاطلاع ، دون مراعاة أي أجل ، على بعض الوثائق التي توضع عادة رهن إشارة الجمهور أو على الوثائق التي يرخص قانون خاص بالاطلاع عليها . </p>	
<p> المادة 16 </p> <p> مع مراعاة أحكام المادة 15 أعلاه ، يمكن للجمهور أن يطلع بكل حرية على الأرشيف العامة عند انصرام أجل ثلاثين سنة من تاريخ إنتاجها ، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 17 بعده . </p>	
<p> المادة 17 </p> <p> يرف أجل الثلاثين سنة الذي يمكن عند انتهائه الاطلاع بكل حرية على الأرشيف العامة إلى : 1- مائة سنة ؛ (أ) ابتداء من تاريخ ولادة المعني بالأمر فيما يتعلق بالوثائق المشتملة على معلومات فردية ذات طابع طبي وبملفات المستخدمين ؛ (ب)_____ فيما يتعلق بالأصول والفهارس لدى المؤقتين والدول وسجلات الحالة المدنية وسجلات مصلحة التسجيل . 2- ستين سنة ؛ (أ) ابتداء من تاريخ العقد فيما يتعلق بالوثائق التي قد يمس الاطلاع عليها بما يلي : - أسرار الدفاع الوطني ؛ - استمرارية سياسة المغرب الخارجية ؛ - أمن الدولة أو السلامة العامة أو سلامة الأشخاص؛ - المساطر القضائية والمساطر التمهيدية المتعلقة بها ؛ - سريرة الحياة الخاصة . </p>	
<p> (ب) ابتداء من تاريخ الإحصاء أو البحث المتعلق بالوثائق التي تم جمعها في إطار الأبحاث الإحصائية للمرافق العامة والمشتملة على معلومات فردية لها علاقة بالحياة الشخصية والعائلية وبصفة عامة بالأفعال والتصرفات الخاصة . </p>	
<p> المادة 18 </p> <p> استثناء من أحكام المادتين 16 و 17 أعلاه يمكن أن تسمح " أرشيف المغرب " لأغراض البحث العلمي ، وبعد موافقة الإدارة الأصلية ، بالاطلاع على الأرشيف العامة على ألا يمس ذلك بأسرار الدفاع الوطني أو أمن الدولة أو الحياة الخاصة . </p>	
<p> المادة 19 </p> <p> يجوز لكل شخص مرخص له بالاطلاع على الأرشيف العامة أن يطلب إعداد نسخ أو مستخرجات منها على نفقته مع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لحقوق الملكية الصناعية والفكرية والحقوق المجاورة . </p>	
<p> المادة 20 </p> <p> تؤهل " أرشيف المغرب " لتسليم نسخ ومستخرجات مشهود بصحتها من وثائق الأرشيف المحفوظة لديها مع مراعاة أحكام المادتين 16 و 17 أعلاه . يتمثل من يطلب الوثائق المذكورة مصاريف استنساخها والتأشير عليها . </p>	
<p> المادة 21 </p> <p> تحدد بنص تنظيمي كفايات السماح للمستعملين بالاطلاع على الأرشيف العامة وتسليم النسخ والمستخرجات المشهود بصحتها . </p>	
<p> المادة 22 </p> <p> لا تطبق مقتضيات هذا الباب على الأرشيف العامة المتعلقة بالتاريخ العسكري التي تظل خاضعة فيما يتعلق بتحديدوها وتصنيفها . والمحافظة عليها وتيسير الاطلاع عليها لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.99.266 الصادر في 28 من محرم 1424 (3 مارس 2000) بإحداث اللجنة المغربية للتاريخ العسكري . </p>	
<p> الباب الثالث </p> <p> الأرشيف الخاصة </p> <p> المادة 23 </p> <p> تعتبر أرشيفًا خاصة مجموع الوثائق المحددة في المادة الأولى أعلاه والتي لا تدخل في نطاق تطبيق المادة 3 من هذا القانون . </p>	
<p> المادة 24 </p> <p> تؤهل " أرشيف المغرب " لأجل صيانة تراث الأرشيف الوطني أن تتملك عن طريق الشراء وأن تتلقى على سبيل الهبة أو الوصية أو الوديعة القابلة للاسترجاع أرشيفًا خاصة تتولى حفظها ومعالجتها والتمكن من الاطلاع عليها . كل اقتناء للأرشيف الخاصة من طرف " أرشيف المغرب " بالشراء أو بالموصية أو الوصية أو الوديعة القابلة للاسترجاع يكون باسم الدولة ولحسابها . تحدد شروط وكفايات اقتناء الأرشيف الخاصة والاطلاع عليها باتفاق مشترك بين الأطراف المعنية و " أرشيف المغرب " . </p>	
<p> المادة 25 </p> <p> يمكن أن تصنف في عداد الأرشيف التاريخية الأرشيف الخاصة التي تعتبر أرشيفًا تاريخية ذات منفعة عامة وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمواقع والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات ، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 19.05 ولا سيما تلك المتعلقة بآثار التصنيف وتوقيف الأرشيف المصنف وحق الشفعة والتصدير غير المشروع وكذا العقوبات المطبقة على مخالفة هذه المقتضيات . </p>	
<p> القسم الثاني </p> <p> أرشيف المغرب </p> <p> الباب الأول </p> <p> التعريف والمهام </p>	
<p> المادة 26 </p> <p> تحدث مؤسسة عمومية تسمى " أرشيف المغرب " وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وتخضع " أرشيف المغرب " لوصاية الدولة التي تهدف إلى ضمان تقيّد الأجهزة المختصة بهذه المؤسسة بأحكام هذا القانون وخصوصا منها ما يتعلق بالمهام المسندة إليها ، والسهر فيما يخصها على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية . وتخضع المؤسسة أيضا لمراقبة الدولة المالية الجارية على المؤسسات العمومية والهيئات الأخرى بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل . ويحدد مقرها بالرباط . </p>	
<p> المادة 27 </p> <p> تتأط بـ " أرشيف المغرب " أساسا مهمة صيانة تراث الأرشيف الوطني والقيام بتكوين أرشيف عامة وحفظها وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها لأغراض إدارية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية . ولهذه الغاية تمارس " أرشيف المغرب " الاختصاصات التالية : 1- النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف العادية والأرشيف الوسيطة التي بحوزة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار إليهم في المادة 3 من هذا القانون وتنسيقها واعطاء التعليمات في هذا المجال . ولهذا الغرض يعهد إلى " أرشيف المغرب " بـ : - تقديم المساعدة التقنية اللازمة فيما يتعلق بالأرشيف إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المذكورين أعلاه ؛ - تقديم المساعدة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين المذكورين فيما يتعلق بإعداد جداول زمنية للحفظ وضمان المصادقة عليها ؛ - مراقبة شروط حفظ الأرشيف العادية والأرشيف الوسيطة التي بحوزة هؤلاء الأشخاص الطبيعيين والمعنويين . 2- صيانة تراث الأرشيف الوطني والعمل على النهوض به . ولهذا الغرض يعهد إلى أرشيف المغرب بـ : - القيام بجمع وحفظ ومعالجة الأرشيف النهائية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار إليهم في المادة 3 من هذا القانون وذلك في مصالح الأرشيف العام التي تقوم بتدبيرها أو الموضوعة تحت مراقبتها ؛ - السهر على المحافظة على الأرشيف الخاصة ذات النفع العام ؛ - إعداد ونشر أدوات البحث قصد تسهيل الولوج إلى الأرشيف ؛ - الحرص بالوسائل الملائمة على تيسير الاطلاع على الأرشيف وتنمين قيمتها العلمية والثقافية والتربية طبقا لمقتضيات الفرع الثاني من القسم الأول من هذا القانون ؛ - صيانة وترميم رصيد الأرشيف المحفوظة لديها . 3- وضع معايير لعمليات جمع الأرشيف وفرزها واتلافها وتصنيفها ونشرها وحفظها الوقائي وترميمها ونقلها في حوامل مخصصة للأرشيف . 4_____ النهوض بجمال الأرشيف عن طريق البحث العلمي والتكوين المهني وإشغاله ومحضرا عن القضايا التي تمت دراستها خلالها ؛ 5_____ تتأط بـ " أرشيف المغرب " مهام جمع مصادر الأرشيف المتعلقة بالمغرب والموجودة في الخارج ، ومعالجتها وحفظها وتيسير الاطلاع عليها . </p>	
<p> الباب الثاني </p> <p> أجهزة الإدارة والتسيير </p>	
<p> المادة 28 </p> <p> يدير " أرشيف المغرب " مجلس إداري ويسير مدير . يتألف المجلس الإداري للمؤسسة بالإضافة إلى رئيسه من ممثلين عن الدولة ومن شخصيات يعينها الوزير الأول يتم اختيارها من القطاع العام أو الخاص بناء على كفاءتها فيما يتعلق بالمحافظة على الأرشيف ويعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . </p>	
<p> المادة 29 </p> <p> يتمتع مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات والاختصاصات الضرورية لإدارة المؤسسة ، ويحدد التوجهات العامة التي تهم " أرشيف المغرب " وخصوصا منها : - حصر برنامج العمليات التقنية والمالية المتعلقة بـ " أرشيف المغرب " ؛ - حصر الميزانية وكذا طريقة تمويل برنامج نشاط المؤسسة ونظام الإنذالات ؛ - حصر الحسابات وإصدار قرارات تخصيص التتأط إن اقتضى الحال ؛ - تحديد النظم الأساسية لمستخرجات " أرشيف المغرب " ؛ - إعداد تنظيم المؤسسة الذي يحدد الهياكل التنظيمية واختصاصاتها ؛ - وضع النظام المحدد لقواعد وطرق إبرام الصفقات ؛ - تحديد شروط إصدار الاقتراضات واللجوء إلى أشكال أخرى من القروض البنكية كالتسيقات أو المكشوفات ؛ - تحديد أسعار الخدمات المقدمة للغير . يمكن لمجلس الإدارة أن يفوض سلطات خاصة لمدير المؤسسة لتسوية قضايا معينة . </p>	
<p> المادة 30 </p> <p> يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسة كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وعلى الأقل مرتين في السنة : - قبل 30 يونيو لحصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختصة ؛ - قبل 15 أكتوبر لدراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية الموالية . يشترط لصحة مداوات المجلس أن يحضرها على الأقل ثلثا أعضائها أو يمثل ثلثا أعضائها أو يمثل فيها . تتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين ، فإن تعادلت رجح الجانب الذي ينتمي إليه الرئيس . </p>	
<p> المادة 31 </p> <p> يمكن أن يقرر مجلس الإدارة إحداث أية لجنة في حظيرته يحدد تأليفها وكيفية سيرها ، ويجوز أن يفوض إليها بعض سلطة واختصاصاته وخاصة اللجنة الاستشارية التي تدلي برأيها في كل القضايا المسندة إلى المؤسسة بموجب هذا القانون ، وكذا فيما يتعلق بمشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأرشيف . تدلى اللجنة الاستشارية كذلك رأيها فيما يخص كل قضية معروضة على أنظارها من لدن " أرشيف المغرب " </p>	
<p> المادة 32 </p> <p> يسير مؤسسة " أرشيف المغرب " مدير يعين طبقا للمادة 30 من الدستور ، ويتمتع بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير المؤسسة . ولهذه الغاية : - يتولى تنفيذ مقررات المجلس الإداري ؛ - يدير المؤسسة ويتصرف باسمها ويقوم بتسيير مجموع المصالح وينسق بين أنشطتها ويعين في مناصب المؤسسة طبقا للقانون الأساسي للمستخدمين ؛ - ينجز أو يأذن بإنجاز جميع الأعمال والعمليات المتعلقة بغرضه ويمثل المؤسسة إزاء الدولة وكل الإدارات العامة أو الخاصة وإزاء الغير ويقوم بجمع الأعمال التحفظية ؛ - يمثل المؤسسة أمام القضاء ويمكنه أن يقوم برفع الدعاوى التي يكون الغرض منها الدفاع عن مصالحها على أن يخبر بذلك فوراً رئيس مجلس الإدارة ؛ - يحضر بصفة استشارية اجتماعات المجلس ويقوم بتحضير أشغاله ومحضرا عن القضايا التي تمت دراستها خلالها ؛ - يمكن أن يفوض تحت مسؤوليته كل أو بعض سلطة واختصاصاته إلى المستخدمين العاملين تحت إمرته ؛ - يحضر في نهاية كل سنة مالية تقريرا حول نشاط المؤسسة ويعرض هذا التقرير على أنظار الوزير الأول . </p>	
<p> الباب الثالث </p> <p> التنظيم المالي والإداري </p>	
<p> المادة 33 </p> <p> تتضمن ميزانية " أرشيف المغرب " على ما يلي : - في باب المداخل : ❖ العائدات والموارد المتأتية من الممتلكات المنقولة والعقارية ؛ ❖ حاصل الأجور عن الخدمات المقدمة ؛ ❖ حاصل الرسوم شبه الضريبية المحددة لفائدتها ؛ ❖ الاقتراضات المأذون بها وفقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل ؛ ❖ الإعانات المالية التي تقدمها الدولة أو الأشخاص المعنويين الخاضعين لقانون العام أو الخاص وكذا الهيئات والوصايا والعائدات المختلفة ؛ ❖ جميع المداخل الأخرى المرتبطة بنشاطها . - في باب النفقات : ❖ نفقات الاستغلال والاستثمار ؛ ❖ المبالغ المرجعة من التسيقات والقروض ؛ ❖ ينجز أو تأذن بإنجاز الأخرى المرتبطة بنشاطها . </p>	
<p> المادة 34 </p> <p> يتألف مستخدمو المؤسسة من : - الأعاون الذين يتم توظيفهم وفقا للنظام الأساسي لمستخدميها ؛ - الموظفين المحليين بالمؤسسة من الإدارات العامة وفقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل . </p>	
<p> القسم الثالث </p> <p> أحكام جزجيرة </p> <p> الباب الأول </p> <p> معابنة المخالفات والعقوبات المطبقة عليها </p>	
<p> المادة 35 </p> <p> كل شخص قام بإتلاف أو اختلاس أو سرقة أرشيف عمومي في مهده بحكم مهامه ، ولو دون أن يقصد إلى الغش ، يتعرض لعقوبة حبس تتراوح مدتها بين ثلاث سنوات وست سنوات . </p>	
<p> المادة 36 </p> <p> تعاقب كل مخالفة لأحكام المادة 13 أعلاه ، بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 446 من القانون الجنائي . </p>	
<p> المادة 37 </p> <p> كل من سرق وثيقة من الأرشيف العام أو الخاص محفوظة في مصلحة عامة للأرشيف أو أنقلها أو تسبب في الأضرار بها يتعرض لعقوبة حبس تتراوح مدتها بين سنتين و عشر سنوات . </p>	
<p> المادة 38 </p> <p> يحول للأعاون المؤهلين بصفة قانونية لهذا الغرض من قبل " أرشيف المغرب " علوة على ضباط الشرطة القضائية صلاحية معابنة مخالفات أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه . </p>	
<p> الباب الثاني </p> <p> إبرام المصالحات </p>	
<p> المادة 39 </p> <p> يقح " أرشيف المغرب " إبرام مصالحات فيما يتعلق بمخالفات أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه سواء قبل صدور أحكام قضائية أو بعدها إذإن يجب أن في ذلك فائدة للمحافظة على أرشيف عامة أو إذا كانت هذه الأخيرة ذات فائدة تاريخية أو علمية أو حضارية . يلغي الصلح المبرم كتابية وبدون تحفظ الدعاوى المقامة من قبل النيابة العامة وكذلك تلك المرفوعة من لدن الإدارة . </p>	
<p> الباب الثالث </p> <p> مقتضيات مختلفة </p>	
<p> المادة 40 </p> <p> ينقل رصيد الأرشيف المحفوظ لدى المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بعد جرده إلى مؤسسة " أرشيف المغرب " ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك طبقا لإجراءات وشروط تحدد بمقتضى نص تنظيمي . </p>	
<p> المادة 41 </p> <p> تدل " أرشيف المغرب " محل المكتبة الوطنية للمملكة المغربية في حقوقها والتزاماتها المتعلقة بجميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والنقل وجميع العقود والاتفاقات خاصة المالية المبرمة قبل دخول القانون حيز التنفيذ و المرتبطة بأنشطة المكتبة الوطنية للمملكة المغربية في مجال الأرشيف . </p>	